الأمم المتحدة

DP/2015/24

Distr.: General
7 July 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
(١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك)

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣
ثانيا –	بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج	٣
ثالثا –	الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨
رابعا –	تقرير التنمية البشرية	١٠
خامسا –	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	١١
سادسا –	التقييم	١١
سابعا –	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٧
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٩
ثامنا –	البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي	١٩

270715 150715 15-11499 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تاسعا – التقييم ٢٣
عاشرا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٥
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٦
حادي عشر البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي ٢٦
الجزء المشترك ٢٨
ثاني عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٢٨
ثالث عشر – تقارير مكاتب؛ الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٣٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، من ١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (DP/2015/9).

٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ في الوثيقة DP/2015/25 وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ٢٠١٥/١٥ على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٥ - وناقشت الوفود الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لمكان انعقاد الدورة السنوية بالتناوب بين نيويورك وجنيف. ولم يتخذ المجلس أي قرار بشأن مكان انعقاد دوراته السنوية.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

٦ - أكدت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) أن عام ٢٠١٥ أتاح فرصة قد لا تسنح مرة أخرى لوضع خطة إنمائية تحولية. وقالت إن البرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ودفع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأمام. ولفتت الانتباه إلى تصدي البرنامج الإنمائي للأزمات في البلدان، من نيبال وجنوب السودان إلى الجمهورية العربية السورية واليمن، وسلطت الضوء على عمل البرنامج الإنمائي في سيراليون وغينيا وليبريا لمكافحة فيروس إيبولا. وشددت على أنشطة البرنامج الإنمائي التي تدعم الاتفاقات العالمية لعام ٢٠١٥ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي ملتزم بأن يقود منظومة الأمم المتحدة في وضع استراتيجية التنفيذ لما بعد عام ٢٠١٥، وخطط عمل وسيناريوهات التخفيف، ويركز على إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني، وتسريع وتيرة التقدم المحرز بشأن الأهداف، وتقديم دعم للسياسات ودعما تقنيا للبلدان المستفيدة من البرامج.

٧ - وأطلعت المديرة المجلس على التقدم المحرز على صعيد البرنامج الإنمائي، المبين في تقريرها السنوي عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٤ (DP/2015/11، والمرفقات)، بما في ذلك تقييم الأداء مقابل الأهداف الرئيسية لعام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، حقق البرنامج الإنمائي أو تجاوز معظم الأهداف الرئيسية. وبينما واصل البرنامج الإنمائي إعادة الهيكلة الداخلية، بحيث يتمكن من الوفاء بالغرض المتوخى، انخفض التمويل العادي (الأساسي) مرة أخرى في عام ٢٠١٤، وتفاقم هذا الانخفاض نتيجة التقلبات غير المواتية في سعر الصرف. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على توسيع نطاق قاعدة التمويل، بهدف مضاعفة المساهمين الأساسيين بحلول عام ٢٠١٨. وأكدت أيضاً أن البرنامج الإنمائي سينتهي من وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأنه ملتزم باستضافة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - وأكدت مديرة البرنامج الإنمائي أن البرنامج لا يزال ملتزما بالشفافية والمساءلة، وتحسين عملية إصدار نداءات عن سياسة الكشف عن المعلومات والإفصاح العلني في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وشددت مديرة البرنامج على الدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي في الأمم المتحدة، ومشاركته في رئاسة الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالتنمية المستدامة، وفي إقامة مرفق خلف لحملة الألفية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمشاركة في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الأطول. ولفتت الانتباه إلى تقرير البرنامج الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/2015/11/Add.1)، ومرفقاته الإحصائية (DP/2015/11/Add.2).

٩ - وأثنى أعضاء المجلس على مديرة البرنامج لدورها القيادي وشددوا على الدور الحيوي الذي قام به البرنامج الإنمائي في المساعدة في تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من اتفاقات التمويل؛ وأشادوا بالتزام البرنامج الإنمائي بمسارات التنمية المستدامة، والحوكمة الشاملة والفعالة، وبناء القدرة على الصمود. وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء طوال العملية، ولا سيما مع أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربوا عن دعمهم القوي للعمل الذي قام به البرنامج للإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود في الحالات الإنسانية وفي الدول الهشة، وأثنوا على استجابته الحاسمة لأمور منها الزلزال الذي وقع في نيبال، وأزمة اللاجئين السوريين، وتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا.

١٠ - وسلَّط أعضاء المجلس الضوء على أهمية الخبرة التقنية والقيادة والنُهج الابتكارية للبرنامج الإنمائي، وخاصة في: حشد العمل العالمي حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال الدراسة الاستقصائية المسماة ''عالمي'' والمشاورات القطرية؛ والربط بين التنمية والاستجابات الإنسانية وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية؛ وبناء قدرة أقل البلدان نموا على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وتعزيز الحوكمة وحقوق الإنسان من خلال التركيز الطويل الأجل على الأسباب الجذرية؛ وتشكيل منظومة الأمم المتحدة لتفي بالغرض المتوخى. وطلبوا إيضاحا بشأن ما أُشير إليه عن انخفاض رضا الشركاء عن قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم، وأعربوا عن قلقهم إزاء إمكانية أن يؤدي انخفاض التمويل الأساسي إلى تعريض مستوى التزام البرنامج للخطر.

١١ - وأثنت الوفود على جودة التقرير السنوي والتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، وخاصة سيادة القانون، واللجوء إلى العدالة، والعنف القائم على نوع الجنس، والإدارة السلمية للتراعات، وبناء التماسك الاجتماعي في حالات ما بعد التراع وما بعد الكوارث. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على تعزيز الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية. وأعربت عن ارتياحها إزاء نموذج الإبلاغ عن الخطة الاستراتيجية، وهو الأول الذي يستند إلى إطار متكامل للنتائج والموارد: وهو خطوة نحو زيادة الشفافية والإدارة القائمة على النتائج جنبا إلى جنب مع تقرير تقييم الأداء. ولاحظت بارتياح التحسينات على مستوى المؤسسة في جمع النتائج والإبلاغ عنها، وأعربت عن تطلعها لأن ترى كيف ستظهر التقارير المقبلة التحسن في عمليات ضمان الجودة وأساليب العمل القطرية وتبسيطها. وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز قدراته على الإبلاغ القائم على الأدلة، وأعربت عن تطلعها لأن يشكل الإطار القوي والمتكامل للنتائج والموارد قرارات البرامج واستعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦، ويعزز المزيد من المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وشجعت البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بدور في بناء قدرات الرصد والتقييم والمساءلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

١٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل البرنامج الإنمائي وقدرته على الاستجابة بمرونة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، وضمان تقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة لصالح البلدان المستفيدة من البرامج تلبية لطلبها، ووفقا للأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وأعربت عن ثقتها في أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل اتباع نهج متمايز إزاء احتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وتقوم على أساس الملكية الوطنية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من

أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٧ /٢٢٦)، وتركز على القضاء على الفقر وتنمية القدرات، ومساعدة البلدان على الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية، وأثره السلبي المحتمل على البرمجة، وشددوا على الحاجة إلى تصحيح اختلال التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وشجعوا جميع الدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات إزاء التمويل الأساسي غير المخصص الذي يمكن التنبؤ به، مع تشجيع الجهات المانحة الناشئة على المساهمة. وشددت الوفود على أن يستند تخصيص الموارد في إطار ترتيبات البرمجة إلى معايير موضوعية، ومنهجية عادلة، وبيانات موثوقة تم التحقق منها، مبنية على التدابير المتعددة الأبعاد للفقر والضعف، وتُركز على البلدان الأكثر احتياجا. وأعربوا عن تطلعهم إلى استكشاف مختلف خيارات التمويل الجيد النوعية خلال المناقشات التي تدور في إطار الحوار المنظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٤ - وعلَّق أعضاء المجلس أهمية كبيرة على مشاركة البرنامج الإنمائي في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إعادة تنظيم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الأطول وقدرتها على التصدي لتحديات ما بعد عام ٢٠١٥. وطلبوا أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية لإتاحة المجال لعقد اجتماعات وحلقات عمل فنية مع الدول الأعضاء بالتوازي مع الحوارات لتعزيز تبادل الآراء. وشدّدوا على أهمية دور البرنامج الإنمائي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ودعوا البرنامج الإنمائي إلى أن يقدم إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مزيدا من الموارد البشرية والمالية.

١٥ - وأثنت الوفود على مديرة البرنامج ومكتب الموارد البشرية على إدارتهما إعادة الهيكلة التنظيمية، بينما شجعتهما على كفالة أن يكون التوظيف وإدارة الأداء فعالين وقويين. ورحبت الوفود بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تحسين مواءمة السياسات مع البرامج، والحد من الازدواجية، وتحسين الوظائف التمكينية الأساسية، والتحول إلى جودة البرامج وتنفيذها، وتعزيز القدرات الأساسية في المجالات ذات الأولوية، مع التشديد على تقييم الدور الأساسي. ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى ما يبدو أنه تفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب إعادة الهيكلة الداخلية، وحثت البرنامج الإنمائي على ضمان التمثيل الجغرافي العادل.

١٦ - وردا على ذلك، أكدت مديرة البرنامج التزام البرنامج الإنمائي بالقضاء على الفقر واستعداده لتقديم معلومات أفضل عن النتائج. وسيستفيد، إلى حد كبير، تحول عمل البرنامج الإنمائي من الإغاثة إلى التنمية من تركيز الاهتمام على العوامل المحركة للأزمات، من خلال

الحد من مخاطر الكوارث ومنع نشوب النزاعات. وأشارت إلى أن الوحدة الجديدة للاستجابة للأزمات، التي أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحياءها، تكفل استجابة سريعة أقوى للأزمات. وأوضحت أن المساواة بين الجنسين بالغة الأهمية للتنمية وتشكل أولوية مؤسسية عليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وشددت على الحاجة إلى مزيد من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وقد أدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإبلاغ المتكامل عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات في خطته الاستراتيجية، وأنشأ عملية متابعة قوية. وركزت استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرمجة، وأن تكون الشراكات انعكاسا لمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وأكدت من جديد التزام البرنامج الإنمائي بأن تكون وظيفة التقييم قوية ومستقلة، ولفتت الانتباه إلى الجهود الرامية إلى حماية ميزانية مكتب التقييم المستقل من تخفيضات التمويل الأساسي. وبشأن تخصيص الموارد الأساسية استنادا إلى الحالة القطرية المتمايزة، اعتمد المجلس بالفعل النهج الوارد في القرار ٢٠١٤/١١؛ وحثت على إجراء مزيد من المناقشة أثناء استعراض ميزانية عام ٢٠١٦. وأكدت أن نسبة ٩٠ في المائة من التمويل الأساسي جاءت من ٢٢ دولة عضوا، وتستلزم قدرا أكبر من المشاركة في تحمل الأعباء. وقدمت إلى المجلس أرقاما تشير إلى أن ميزان التوازن الجغرافي بين الموظفين في المكاتب الإقليمية والمقر يميل لصالح تنمية التمثيل القطري. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قاد تعزيز مركز تقييم المنسقين المقيمين، الذي يشمل تركيز الاهتمام على تحقيق مزيد من التوازن بين الجنسين وزيادة مجموعة الوكالات. وفي الختام، أكدت التزام البرنامج الإنمائي بثقافة قوية في ما يتعلق بالأخلاقيات.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/٧ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٤.

١٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/2015/11/Add.1) ومرفقه الإحصائي (DP/2015/11/Add.2).

ثالثا – الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ – قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٤ (DP/2015/2)، ومرفقاته.

٢١ – وأقر أعضاء المجلس بالجودة العالية للتقرير، ورحبوا بنتائج عام ٢٠١٤، وأشادوا بالبرنامج الإنمائي لارتفاع مستوى الخطة الاستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإبلاغ عن الشأن الجنساني، في الوقت الذي بيَّنت فيه الأثر المحتمل في المستقبل. وحثوا البرنامج الإنمائي على مواصلة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة، وأعربوا عن تأييد قوي للأدوات الخاصة بالمسائل الجنسانية، مثل خَتْم المساواة بين الجنسين، الذي ينبغي أن يوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نطاقه ويصدِّره إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٢ – ورحبت الوفود بمساهمة البرنامج الإنمائي الكبيرة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشيرةً إلى نتائج مؤشرات المساواة بين الجنسين في الإنعاش المبكر والتنمية المستدامة والعمالة والحماية الاجتماعية، وإن كانت تعتقد أنه يمكن عمل المزيد، وخاصة الإبلاغ عن الاستجابة الجنسانية لإدارة المخاطر المناخية. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى سماع المزيد عن سياسة البرنامج الإنمائي لضمان الجودة وعمليات التدقيق الإلزامية على أساس جنساني. وإذ لاحظت الوفود التقدم المحرز في المكاتب القطرية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طلبت الوفود إيضاحات بشأن الإنجازات والتحديات التي لا تزال قائمة. ولاحظت الوفود مع التقدير التقدم المحرز مقابل الأهداف الهامة لعام ٢٠١٤ في مجال العنف القائم على نوع الجنس، وخاصة في الأزمات وحالات النزاع.

٢٣ – وأقرت الوفود العمل الذي يقوم به الفريق المعني بالشؤون الجنسانية، وطلبت إلى البرنامج الإنمائي شغل مناصب مستشاري الشؤون الجنسانية في الوقت المناسب وضمان القدرات الجنسانية للمكاتب القطرية، وفقا للقرار ١/٢٠١٤. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن يصل بنسبة مخصصات الميزانية من أجل النتيجتين ٢ و ٣ المتعلقتين بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى نسبة الـ ١٥ في المائة، وطلبت إطلاعها بصورة منتظمة على أحدث ما يستجد بشأن التقدم المحرز، وتعيين مستشار متفرغ للشؤون الجنسانية في البلدان التي تفوق حافظتها ٢٥ مليون دولار؛ وطلبت معلومات مستكملة عن إطلاق الصندوق الاستئماني المرن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت الوفود عن اغتباطها لأن ترى أن تقرير المساواة بين الجنسين يتسق مع مؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأقرت بإنجاز البرنامج الإنمائي ٨٠ في المائة من النتائج الجنسانية في عام ٢٠١٤،

وشجعته على مواصلة توفير المعلومات عن نتائج كل مؤشر لتحديد التحديات. وطلبت معلومات عن التقييمات التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن إبلاغ البرنامج الإنمائي عن الشأن الجنساني.

٢٤ - ومع تسليط الضوء على الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وولايته في تنسيق نظام المنسقين المقيمين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة، شددت الوفود على أهمية تنسيق البرامج المتصلة بنوع الجنس والمساعدة التقنية مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وطلبت أن تعكس التقارير السنوية المقبلة الجهود المشتركة المتعلقة بالشؤون الجنسانية. ومع الاعتراف بجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تحقيق التوازن في المساواة بين الجنسين في المؤسسة، وخاصة في المستويات الإدارية العليا ومستوى المنسقين المقيمين، شجعت الوفود منظومة الأمم المتحدة برمتها على عمل المزيد.

٢٥ - وشدّدت مجموعة من الوفود على أنه ليس من اختصاص البرنامج الإنمائي، وفقا لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، العمل مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ولاحظت أن الأنشطة المتصلة بهذه الفئات ستسيء إلى القيم الثقافية لمجتمعاتها. وأيدت وفود أخرى تأييدا تاما عمل البرنامج الإنمائي مع جميع الفئات الضعيفة، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، التي ترتكز على مبدأ عالمية الشمول بعد عام ٢٠١٥، وشجعته على القيام بذلك على الصعيد القطري بالاتفاق مع الحكومات المضيفة.

٢٦ - وردا على ذلك، أبرزت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي أن نتائج خطة العمل على نطاق المنظومة توفر تفاصيل عن نجاحات وأوجه قصور البرنامج الإنمائي: تخصيص الموارد والهيكل الجنساني والمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بتخصيص الموارد الجنسانية في البرنامج الإنمائي، سعى البرنامج الإنمائي إلى تحسين إبلاغه ليعكس نتائج أعماله في المجال الجنساني في النواتج التي تم فيها تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يعيد النظر في النهج الذي يتبعه في مواجهة الأزمات من أجل ضمان التصدي للمسائل الجنسانية، وأكدت أن المنظمة تتبع نهجا قائما على حقوق الإنسان في التنمية يضم جميع الفئات الضعيفة دون استثناء.

٢٧ - وشدد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن البرنامج الإنمائي يتصدى، وفقا لولايته، لجميع أشكال التمييز وحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو

صفات الجنسين، وعلى الصعيد القطري، على نحو يتماشى مع مبادئ الملكية الوطنية وبالاتفاق دائما مع الحكومة المضيفة.

٢٨ - ولم يتخذ المجلس قرارا بشأن التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2015/12).

رابعا - تقرير التنمية البشرية

٢٩ - تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤، عرض مدير مكتب تقرير التنمية البشرية آخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وموضوعه 'العمل من أجل التنمية البشرية'؛ وأشار إلى أن موضوع عام ٢٠١٦ سيكون 'إعادة النظر في مفاهيم التنمية البشرية ومقاييسها'.

٣٠ - وأشاد المجلس بالإسهام القيم الذي أسهم به مكتب تقرير التنمية البشرية في النقاش الدائر بشأن التنمية على الصعيد العالمي، وأعرب عن ارتياحه لعملية التشاور التي اضطُلِع بها من أجل تقرير عام ٢٠١٥. ويتطلع أعضاء المجلس إلى النشرة السنوية، وخاصة التحليل والنتائج التي تركز على الموضوع الهام 'العمل من أجل التنمية البشرية'. وإقرارا بأن عام ٢٠١٦ يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لإصدار التقرير، أشار المجلس إلى أن الموضوع المقترح لعام ٢٠١٦، وهو ''إعادة النظر في مفاهيم التنمية البشرية ومقاييسها''، هو موضوع آن أوانه ومهم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولتقييم أهداف التنمية المستدامة. والتمس المجلس إيضاحا بشأن نطاق ومحور تركيز المسائل التي يتناولها تقرير عام ٢٠١٦، مبرزا أهميته لأقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات، وطلب مساعدة مكتب تقرير التنمية البشرية في بناء القدرات الإحصائية الوطنية. ووجه نداءً يدعو إلى مزيد من التكامل والحد من التفاوت في البيانات الوطنية.

٣١ - وأشار مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، في رده، إلى أنه في ضوء التغيرات العالمية التي شهدتها السنوات الـ ٢٥ الماضية وبيئة التنمية الجديدة، من المهم إعادة النظر في فكرة التنمية البشرية ومقاييسها لكي يتمكن التقرير من مواصلة الإسهام في النقاش والحوار المتطورين بشأن التنمية، ومن تجسيد الواقع الجديد، وتوفير الأدوات اللازمة لتقييم نتائج التنمية. وذكر أنه، ضمن ذلك النطاق الأوسع، ستقرر المشاورات العريضة القاعدة مع مختلف الجهات الفاعلة الموضوعات والمسائل التي سيركز عليها التقرير. وسيتيح المنتدى العالمي بشأن التنمية البشرية، الذي يعقد في عام ٢٠١٦، لمكتب تقرير التنمية البشرية اكتساب الرؤية والمشورة والتوجيه من أجل تقرير عام ٢٠١٦.

٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن المشاورات بخصوص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٣ - بالنيابة عن المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمديدات البرامج القطرية لإثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيرغيزستان وموزامبيق واليمن (DP/2014/13). وعرض نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة مشروعي وثيقتي البرنامجين القطريين لأرمينيا (DP/DCP/ARM/3 و Corr.1)، وتركمانستان (DP/FPA/DCP/TKM/2).

٣٤ - وإذ لاحظت الوفود أن من الأساسي مواءمة البرامج القطرية مع الأولويات الوطنية ودورات البرامج الوطنية، أشار أحد الوفود إلى أن الحكومة اتخذت الترتيبات اللازمة لمواءمة البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع خطة التنمية الوطنية لبلده للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٣٥ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرره ٧/٢٠١٤، وثيقتي البرنامجين القطريين لأرمينيا وتركمانستان. وسُحب البرنامج القطري لأوغندا (DP/DCP/UGA/3) الذي كان من المقرر أن يناقشه المجلس ويوافق عليه.

٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بأول تمديد للبرنامج القطري لإثيوبيا لمدة ستة أشهر من كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وأول تمديد للبرنامج القطري لجمهورية تترانيا المتحدة لفترة عام واحد، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وأول تمديدين للبرنامجين القطريين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليمن لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وأول تمديد للبرنامج القطري لقيرغيزستان لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (DP/2015/13).

سادسا - التقييم

سياسة التقييم المنقحة

٣٧ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة التقييم المنقحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2015/15)؛ وعرضت المديرة المعاونة لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي الرؤية المتعلقة بتنفيذ السياسة المنقحة، وإضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم اللامركزي.

٣٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لأن تكون وظيفة التقييم قوية، وعن تقديرهم لإعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة منقحة في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء. وأشاروا إلى أن السياسة الجديدة تضم العديد من المعايير اللازمة - وهي أدوار ومسؤوليات واضحة وضوابط وتوازنات مناسبة ومقترحات لتعزيز التقييمات اللامركزية وسلسلة أكثر إحكاما لمساءلة الإدارة - التي تكفل فعالية وظيفة التقييم؛ وأعربوا عن تطلعهم لتفعيلها على وجه السرعة. وأعربوا عن تأييدهم القوي لاستقلال عمليات مكتب التقييم المستقل، وأكدوا احتياجه إلى موارد كافية، وبرنامج للعمل محدد التكاليف. وأكدوا أن المساءلة والتعلم والنزاهة والمصداقية والمنفعة تشكل المبادئ الرئيسية لأي وظيفة قوية للتقييم، وأشاروا إلى أنه في أوقات القيود المالية، تكتسب التقييمات أهمية أكثر من أي وقت مضى، بتحديدها المجالات التي تحقق فيها الموارد والأنشطة أكبر الأثر. وشجعت البرنامج الإنمائي على إدماج تنقيحات السياسة العامة، ومنها برنامج العمل المحدد التكاليف وعمليات الميزانية المتعلقة به لتأمين الموارد.

٣٩ - ومع الإقرار بالتحسينات في السياسات، أكدت بعض الوفود أن قرار المجلس يتناول: (أ) التوافق في الآراء بشأن عملية تعيين مدير مكتب التقييم المستقل؛ و (ب) النسبة المئوية المستهدفة لميزانية التقييم، التي تتراوح على غرار ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بين نسبتي ١ و ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية؛ و (ج) استراتيجية متعددة السنوات محددة التكاليف لتعزيز التقييمات اللامركزية في غضون ستة أشهر لضمان جودة التقييمات اللامركزية.

٤٠ - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية التقييم للتعلم وتصحيح المسار، وقدمت عددا من التوصيات: أوصت بأن تنص السياسة المنقحة على أن يمتثل البرنامج الإنمائي لتوصيات تقرير التقييم بطريقة محددة زمنيا وأن يُبلِغ المجلس عن امتثاله. ودعيت الإدارة إلى التشاور مع المجلس بشأن التوصيات التي لم تُنفَذ بعد. وتأكيدا للأهمية القصوى لاستقلال عمليات مكتب التقييم المستقل، أوصت مجموعة الوفود بأن تحدد السياسة المنقحة الدور الرائد للمجلس في تعيين مدير المكتب، وأن تخضع مدة شغل الوظيفة وتجديدها وتقاريرها لإشراف المجلس، على أن توكل الموافقة النهائية إلى رئيس المجلس. وأخيرا، أوصت مجموعة الوفود بألا تتجاوز النسبة المئوية المستهدفة من الميزانية البرنامجية ٥ إلى ٧ في المائة، تمشيا مع الممارسات الدولية. وشددت مجموعة الوفود على ضرورة الانتهاء من وضع السياسة المنقحة على وجه

الاستعجال، على نحو يعكس مدخلات الدول الأعضاء، ولاحظت مع القلق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يدمج بعد توصياتها.

٤١ - وتأكيدا على أن تأجيل اتخاذ قرار بشأن السياسة المنقحة من شأنه أن يعرقل إحراز التقدم وأن يلحق الضرر بالبلدان المستفيدة من البرامج، أعربت وفود عديدة عن التزام قوي بالموافقة على السياسة المنقحة في الدورة. وطلبت مجموعة من الوفود مع ذلك إلى البرنامج الإنمائي أن يجري مزيدا من المشاورات مع أعضاء المجلس للتوصل إلى توافق في الآراء قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلبت إلى المجلس أن يؤجل اعتماد قرار إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وشجع رئيس المجلس أعضاء المجلس على إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء في الدورة.

٤٢ - وردا على ذلك، شرح مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيفية تناول البرنامج الإنمائي للعناصر الخمسة في استعراض السياسات. فقال إنه بالنسبة للعنصر الأول بشأن المخاطر المحتملة لتقويض موثوقية التقييمات اللامركزية، فإن السياسة تقترح الفصل بين المدفوعات، وإضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم، واتباع استراتيجية التقييم اللامركزي، وجعل مكتب التقييم المستقل يقيِّم بصفة مستقلة التقييمات اللامركزية لضمان الاستقلالية والمصداقية والفائدة. وبالنسبة للعنصر الثاني، أشار إلى أنه لا توجد تأخيرات قائمة في التقييمات المستقلة بسبب منازعات غير منطقية، وهي عملية وَضَع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجلها نظاما للتتبع والرصد، بعد موافقة مكتب التقييم المستقل عبر رد الإدارة. وأضاف أنه في ما يتعلق بالعنصر الثالث، بشأن نقص التقييمات المستقلة لضمان الجودة التي تجريها الصناديق والبرامج المنتسبة، أن مكتب التقييم المستقل اضطلع بمسؤولية تقييم جودة تقييمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي ما يتعلق بالرابع، بشأن تحديث أهمية المفاهيم، قال إن مكتب التقييم الداخلي قام بمواءمتها مع قواعد ومعايير الأمم المتحدة، والتقيد بالمعايير الدولية. وبالنسبة للعنصر الخامس، بشأن استقلال عمليات مكتب التنسيق الداخلي، قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطى المجلس جميع التفاصيل والإيضاحات ليتمكن من التوصل إلى قرار.

٤٣ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشددةً على المشاورات المكثفة التي دارت حتى الآن بشأن السياسة المنقحة والمعلومات المقدمة إلى أعضاء المجلس، على ضرورة اعتماد قرار في الدورة. وفي حالة الإرجاء، فإن البرنامج الإنمائي مستعد لمواصلة المناقشات مع أعضاء المجلس من أجل تعزيز السياسة والمضي قدما.

٤٤ - وفي ضوء الخلافات المتبقية وعدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء من أجل اتخاذ قرار في الدورة، قرر المجلس التنفيذي سحب البند المتعلق بسياسة التقييم المنقحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2015/15) من جدول أعمال دورة المجلس.

التقرير السنوي بشأن التقييم

٤٥ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي عن التقييم في عام ٢٠١٤ (DP/2015/16 و Corr.1)؛ وتبعته المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برد الإدارة.

٤٦ - وأشاد أعضاء المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التقييم المستقل لالتزامهما بأعلى معايير الجودة عند إجراء التقييمات، التي تستلزم موارد بشرية ومالية ذات جودة عالية، ولفتوا الانتباه إلى ثلاث مسائل. الأولى، بعد أن أشاروا إلى أن الشواغر أثرت على القدرة، حثوا مكتب التقييم المستقل على شغل الوظائف التي لم تُشغل بعد، وعلى مواصلة برنامجه للتطوير المهني لتعزيز مهارات الموظفين. وطلبوا إيضاحات بشأن الآثار المترتبة على تخفيض الميزانية، وأكدوا من جديد الحاجة إلى برنامج عمل محدد التكاليف. ومع الإشارة إلى الزيادة في قدرة المكاتب القطرية على التقييم، طلبوا معلومات عن المعايير المستخدمة في تحديد أخصائيين في الرصد والتقييم. وبالنسبة للمسألة الثانية، أقروا في ما يتعلق بمتابعة نتائج التقييم شرطا جديدا لردود الإدارة يتعلق بإجراءات محددة زمنيا، ولكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء النسبة الضخمة للإجراءات المقررة المتأخرة. وإذ حثوا على إجراء تقييمات فعالة لجودة التقييمات اللامركزية، أعربوا عن سعادتهم لمعرفة أن مكتب التقييم المستقل نقح توجيهات تقييم منهجية التقييم. وفي المسألة الثالثة، دعوا إلى تحسين التزامن بين التقييمات على الصعيد القطري وتقييمات نتائج التنمية لضمان تحديث البرامج القطرية؛ واقترحوا أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التقييم الداخلي بوضع استراتيجية لتقييمات البرامج القطرية في نهاية الدورة قبل قيام المجلس بتقديم برامج قطرية جديدة. وشجعوا البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم الداخلي على إجراء تقييمات مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٧ - وفي الرد على ذلك، أشار مدير مكتب التقييم المستقل في ما يتعلق بالشواغر إلى أن المكتب غالبا ما يفقد موظفين نتيجة قيام منظمات دولية أخرى بتعيينهم، ويواجه في شغل الوظائف الشاغرة مهمة صعبة في العثور على أشخاص ذوي خبرة في التقييم المستقل. وبينما تولى شاغل وظيفة نائب المدير منصبه في ١ أيار/مايو، فمن المقرر أن تصبح وظيفتان من الوظائف العليا شاغرة عما قريب. وبشأن برنامج العمل المحدد التكاليف، أدت تحولات

متعددة في الميزانية وفي المواضيع إلى تأخيرات في إنجازه؛ وبحلول الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥، سيكون مكتب التقييم الداخلي قد أجرى مناقشات غير رسمية تتناول التقييمات التي تَمَكَّن، أو لم يتمكن، مكتب التقييم الداخلي من إجرائها، في ضوء قيود الميزانية وضرورة ضمان أعلى معايير الجودة. وفي ما يتعلق بتقييمات نتائج التنمية، تنطوي التغطية الكاملة على إجراء ٤٠ تقييما من تقييمات نتائج التنمية في السنة، في حين أن المكتب يتمكن حاليا من إجراء ست إلى ثماني؛ وشملت الأسباب التأخيرات في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة. والمنهجية الجديدة ستجعل إجراء تقييمات نتائج التنمية أسرع وبتكلفة أقل. وفي ما يتعلق بالدروس المستفادة، فعلى الرغم من الجهود المتضافرة، فإن التقييمات المشتركة صعبة وتتسبب بحكم طبيعتها في تأخيرات بسبب التنسيق المشترك بين الوكالات، ولكن مكتب التقييم المستقل سيواصل العمل مع الشركاء في أنشطة مشتركة.

٤٨ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ توصيات التقييم في الوقت المحدد، وسيقدم برنامج العمل المحدد التكاليف في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وستتعاون إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب التقييم المستقل لتحليل التوصيات التي تأخر تنفيذها ولتحديد الإجراءات الملائمة.

٤٩ - وأكد مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للوفود أن البرنامج الإنمائي لديه اختصاصات موحدة موكولة لأخصائيي الرصد والتقييم، ومُعدَة بحيث تلائم الاحتياجات القطرية والقدرة المالية. وبحسب سنوات الخبرة والمهارات المطلوبة، يجري تعيين الأخصائيين في الرتبة ف-٣ أو في الرتبة المعادلة للموظفين الفنيين الوطنيين، بينما يجري التعيين في بعض الأحيان في الرتبتين ف-٤ أو ف-٥ وما يعادلهما في رتب الموظفين الوطنيين. وفي جميع الحالات، يخضع الموظفون لعملية توظيف صارمة تشمل المؤهلات الأكاديمية والدراية بسياق التقييم، وقد أرفقت الاختصاصات بالاقتراح الداعي إلى تعزيز القدرات اللازمة لإجراء التقييمات اللامركزية؛ والموارد الأساسية لها دور هام في تعيين من يتحلون بالمجموعة المناسبة من المهارات الفنية. وأكد أن عدد أخصائيي الرصد والتقييم ومستشاري السياسة العامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد زاد باستمرار في السنوات الماضية في المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية. وفي عام ٢٠١٤، قدمت العديد من المكاتب القطرية تدريبا في مجال الرصد والتقييم إلى الموظفين والنظراء الوطنيين، وأقامت شراكات مع الحكومات من أجل تعزيز الإحصاءات الوطنية، وزيادة الاستثمار في وظيفة الرصد والتقييم.

التقييم المواضيعي

٥٠ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عمليات رسم السياسات العامة (DP/2015/17)، وتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/19). وعرض مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ردود الإدارة ذات الصلة (DP/2015/18 و DP/2015/20).

٥١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقييمات، وتشجعوا عندما علموا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمس القيادة وأدوات عالية الجودة لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبوا بالتوصيات الرامية إلى تحسين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباعتزام تعزيز تطوير وتطبيق الدروس المستفادة. وأقروا بنجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الأهداف الإنمائية للألفية في صميم النقاش الدائر بشأن التنمية العالمية، وفي دعم إعداد ٤٥٠ تقريرا قطريا. وأشاروا إلى أنه وإن كان نشوب الأزمات وغيرها من العوامل قد عرقل الإدماج الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في خطط التنمية الوطنية، فهناك مجالات من مجالات عدم التنفيذ كان يمكن للبرنامج الإنمائي أن يحدث فيها أثرا؛ وأوصوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يحلل الظروف المفضية إلى تنفيذ السياسات واستخدام النتائج من أجل اتخاذ قرارات استراتيجية.

٥٢ - وأيدوا تقديرهم لتقييمات تحليل الشراكات، وطلبوا إلى البرنامج الإنمائي موافاتهم بآرائه بشأن كيفية تعزيز الشراكات في القطاع الخاص، التي كانت منخفضة، من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل؛ وطلبوا معلومات مستكملة عن عمل البرنامج الإنمائي لإقامة تآزر مع اللجان الإقليمية والبنك الدولي بشأن الإحصاءات والبيانات. ومع الإقرار بالقيمة التي يضيفها البرنامج الإنمائي في دعم البلدان في إعداد التقارير الوطنية للأهداف الاستراتيجية للتنمية، أشاروا إلى أنه يلزم مزيد من الوقت للإفصاح عن قيمتها المضافة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مضيفين أن التوصيات المتعلقة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام ٢٠١٥ لم تكتمل بعد. وأقروا بأنه سيتوافر مزيد من الوضوح بشأن دور منظومة الأمم المتحدة أثناء الاستعداد لما بعد عام ٢٠١٥، وحثوا على زيادة التعاون فيما بين الشركاء بشأن الخطة العالمية. والتمسوا معلومات عن الآثار المالية المترتبة على الإجراءات التي اقترحها البرنامج الإنمائي استجابة لنتائج التقييم.

٥٣ - وفيما يتعلق بتقارير التنمية البشرية الإقليمية، أبرزت الوفود أهمية وجود مكتب مستقل لتقارير التنمية البشرية في توجيه المناقشات بشأن التنمية العالمية نحو نهج يركز على

حقوق الإنسان. وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود البرنامج الإنمائي لنشر نتائج التقارير، وفقا للمشار إليه في رد الإدارة.

٥٤ - وردا على ذلك، شدد مدير مكتب التقييم المستقل على أن الفريق الاستشاري المعني بالتقييم قرر أن تكون التقييمات المواضيعية عملية للغاية وعالية الجودة. وأكد أن مكتب التقييم المستقل فضّل أن يكون عدد التوصيات التي يقدمها أقل، ولكن يزيد عدد التوصيات المحددة الهدف. ووجه الانتباه إلى ارتفاع مستوى الخبراء بما يضمن مراقبة جودة التقييمات.

٥٥ - وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو عملية جديدة تماما أثبتت أنها عملية تَعَلُّم عبر أداء العمل أبرزت الحاجة إلى: (أ) إطار تمويلي أدى إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ و (ب) أداة للدعوة، أدت إلى حملة الأمم المتحدة للألفية. وستسبق أدوات مماثلة الآن الأهداف الإنمائية للألفية لتيسير تنفيذها. والعنصر الثالث هو نقص الدعم المالي المتعدد الأطراف من البنك الدولي، الذي أنشأ آليته الخاصة (ورقات استراتيجية الحد من الفقر)، مُطلِقا إطارا معياريا منفصلا بحكم الأمر الواقع. وأظهرت التجربة أن المواطنين يرغبون في المشاركة في العملية المفتوحة والشفافة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب عن استعداد البرنامج الإنمائي للعمل مع الوفود من أجل وضع إطار لاستعراض التقييم ودعم التقييمات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٥٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤؛ والتقرير المتعلق بتقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسة العامة، ورد الإدارة؛ والتقرير المتعلق بتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية، ورد الإدارة.

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٧ - قام مدير مكتب الشؤون الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض البند. وعرضت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير السنوي عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٤ (DP/2015/21)، وقدمت تصورات لعام ٢٠١٥.

٥٨ - وأثنى أعضاء المجلس على الدور القيادي الذي اضطلعت به الأمينة التنفيذية، وأكدوا من جديد دعمهم القوي للصندوق في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدوا القدرة الحاسمة للصندوق على توفير وتعزيز نوعية المنح والقروض والائتمانات للجمهور والشركاء من القطاع الخاص والسلطات المحلية في العالم

النامي، وخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وسلطوا الضوء على قدرة الصندوق على حفز الابتكار والتكيف مع الظروف السريعة التغير، ولا سيما ذات الصلة بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ودُعي الصندوق إلى ضمان أن يكون الغرض النهائي لأنشطته هو الحد من الفقر.

٥٩ - وإذ أشارت الوفود إلى الحاجة إلى توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، أبرزت قدرة الصندوق الفريدة على توفير العناصر الأساسية المتعلقة بـ 'المعونة الذكية' وهي: تعزيز قدرة البلدان على توليد مواردها المحلية، والاستفادة من مصادر التمويل الأخرى، سواء كانت عامة أو خاصة، محلية أو دولية. وطبقا لولايته الشاملة في مجال الاستثمار، فإن الصندوق قادر تماما على مساعدة أقل البلدان نموا على تعبئة وتخصيص واستثمار الموارد في استثمارات محلية. ومن خلال الشراكات المحكمة مع القطاع الخاص، فإن الصندوق يملك القدرة على تعبئة الموارد والدراية الفنية في أماكن لم يسبق للقطاع الخاص العمل فيها.

٦٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها لقيام الصندوق بتعميم المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، والأمن الغذائي، وتوفير الخدمات الأساسية ونهج التكيف مع تغير المناخ في التخطيط على صعيد المجتمعات المحلية. ولُفت الانتباه إلى البرنامج العالمي المعروف باسم البداية النظيفة التابع للصندوق، وهو جزء من إطار الشراكة من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة وأحد مبادرات الصندوق المتعلقة بالطاقة المستدامة للجميع، الذي يقدم رأس المال المُخاطِر والمشورة الفنية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر ومشاريع الطاقة في جهد لتكرار حلول الطاقة النظيفة المنخفضة التكلفة، مع إمكانية توسيع نطاق وأثر قاعدة هرم أسواق الطاقة.

٦١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للصندوق لالتزامه القوي بالبرمجة الجيدة والشفافية والمساءلة عن النتائج، وأيدوا تغييراته التنظيمية التي أجراها في عام ٢٠١٤ لكي يصبح ملائما للغرض المنشود لما بعد عام ٢٠١٥. ولفتوا الانتباه إلى سجل الصندوق الجدير بالثناء لتحقيق نسب رفع مالي قدرها ١:٤:١٠ للموارد الأساسية وغير الأساسية إلى الموارد المحلية وغيرها من موارد الاستثمار. وطلب أعضاء المجلس بشدة توفير تمويل أساسي للصندوق لكي يتمكن من القيام بعمله الحيوي في أقل البلدان نموا، ولاحظوا مع القلق الانخفاض في الموارد الأساسية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، التي نقصت عن مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار المطلوب للحفاظ على وجوده في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا. وطلبوا أن ينظم الصندوق مشاورات غير رسمية منتظمة مع أعضاء المجلس للتوعية بولايته وقيود الميزانية.

٦٢ - وشدّدت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في ردها، على استعداد الصندوق للعمل مع الدول الأعضاء لكي تبني نماذج تتيح للصندوق خدمة أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا خلال الفترة الممهدة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا ومساعدتها على تحقيق أهداف النمو الشامل. ويتطلع الصندوق إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن سيناريوهات لتوسيع نطاق وجوده في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا، والدخول في شراكات مبتكرة تهدف إلى تصميم حلول لتحديات التنمية.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/٩ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

٦٤ - أبرز المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه إلى المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، الأهمية الحيوية لعام ٢٠١٥ لمستقبل خطة التنمية العالمية. وأحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدما جيدا في عام ٢٠١٤، وهو السنة الأولى لتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على النحو المبين في تقريره السنوي: التقدم المحرز في تنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/5/Part I، والمرفقات)، والاستعراض الإحصائي والمالي (DP/FPA/2015/Add.1/Part I) وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 Part II).

٦٥ - ومع أن العالم يسير في الطريق الصحيح لتحقيق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تزايد عدم المساواة يهدد المكاسب ويصعِّد تحديات ما بعد عام ٢٠١٥ للوصول إلى أشد الناس حاجة من خلال التنمية المستدامة التحولية الشاملة، على النحو الذي أقره المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. والشباب هم لُبّ الحل؛ ومن شأن الاستفادة من المكاسب الديمغرافية أن تؤدي إلى نمو سريع وإلى التقدم الاجتماعي. ويستلزم النجاح أن تستثمر البلدان في: (أ) الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل؛ و (ب) تنمية رأس المال البشري، وتمكين الشباب وتثقيفهم وتوظيفهم؛ و (ج) تمكين المراهقات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ و (د) التحليل القائم على الأدلة للاتجاهات السكانية للاستفادة من الفرص المتاحة للهياكل الديمغرافية المتغيرة. وكان دعم الدول الأعضاء حاسما لوضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع

يمكنه من معالجة تلك المسائل وضمان إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسعى الصندوق إلى تحسين تحقيق النتائج من خلال تعزيز إطار النتائج، وهو نموذج جديد للأعمال وتحسين ترتيبات التمويل.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٤، استجاب صندوق الأمم المتحدة للسكان لـ ٣٤ أزمة إنسانية وخمس حالات طوارئ من المستوى الثالث (في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والجمهورية العربية السورية؛ وجنوب السودان؛ والعراق؛ والفلبين)، وتنفيذ الجيل الجديد للاستراتيجية الإنسانية، بما في ذلك مجموعة الخدمات الأولية الدنيا. وقدم الصندوق خدمات إلى حوالي ٥,٤ ملايين امرأة وفتاة في حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم بتقديم الدعم النفسي، وخدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك العنف الجنساني. وكان على الأرض في البلدان المتأثرة بالإيبولا، وهي غينيا وسيراليون وليبريا. وفي عام ٢٠١٤، أطلق الصندوق خريطة طريق للتعجيل بزيادة فرص بقاء الأمهات والمواليد على قيد الحياة لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، ومواصلة التقدم المطرد في ٨٩ في المائة من الخطة الاستراتيجية.

٦٧ - وسلط المدير التنفيذي الضوء على عمل الصندوق لتعزيز فعالية البرامج، وتحسين تعبئة وإدارة ومواءمة الموارد، وتعزيز القدرة على التكيف، بسبل منها التغييرات التنظيمية المتوافقة مع الغرض. وأشار إلى التقييم الإيجابي لصندوق الأمم المتحدة للسكان من جانب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٤، وأبرز بدء تنفيذ نظام البرمجة العالمية. وأضاف أن الصندوق حشد، في عام ٢٠١٤، أعلى الإيرادات من المساهمات في التاريخ، التي تجاوزت البليون دولار. وقال إن الصندوق واصل تنويع قاعدة موارده وتعزيز عمله مع الجهات المانحة غير التقليدية؛ وشدد على الحاجة إلى استهداف الموارد غير الأساسية على نحو استراتيجي.

٦٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الثابت لعمل الصندوق وقيادة المدير التنفيذي. وأثنوا على الصندوق لما أحرزه من تقدم خلال السنة الأولى من تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مشيرين إلى أنه حقق ٨٠ في المائة من الأهداف. ويبين هذا كيف أن النظام الجديد الذي يتبعه الصندوق لإدارة البرامج، والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ينطويان على إمكانية توفير أدلة عن تحسن أثر عمله، بما في ذلك على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي ضوء التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٤ للاتجاه الإيجابي للصندوق في الكفاءة والفعالية التنظيمية، شجعت الوفود الصندوق على تعزيز جمع البيانات، وتحليل وتقييم المخاطر من أجل تحسين التخطيط القائم على الأدلة، والإبلاغ والتقييم من خلال التدريب، وتحسين مؤشرات النواتج في الفترة السابقة لاستعراض

منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الذي يجري عام ٢٠١٦. ودعا أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحليل التحديات التي تواجه التنفيذ والتكاليف من أجل كفالة زيادة فعالية وكفاءة التنفيذ، في حين دعا وفد آخر الصندوق إلى أن يعرض في التقارير السنوية المقبلة التقدم المحرز في النواتج نحو تحقيق النتائج المتوقعة، إلى جانب التكاليف ذات الصلة، وأن يجعل السرد أكثر تركيزا على النتائج، وتحليليا بقدر أكبر.

٦٩ - وأشاد أعضاء المجلس بالصندوق لالتزامه بالشراكة العالمية لتنظيم الأسرة بحلول عام ٢٠٢٠، وهي وسيلة هامة من أجل توفير سبل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل المأمونة؛ إلا أنهم لاحظوا أن هذه المبادرة يلزمها مزيد من الموارد وتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية لكفالة النجاح التام. وحثوا الصندوق على تحديد أوجه قصور البرنامج العالمي وحشد المجتمع الدولي لسدها. وشددوا على أن إحراز تقدم ملموس في مجالات العمل الرئيسية يستلزم إدراج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للجميع. وأشار البعض إلى أن الإجهاض المأمون ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من تلك الحزمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير أقوى لكفالة إدراج الفئات المهمشة.

٧٠ - ونظرت الوفود إلى الصندوق على أنه شريك رئيسي في مساعدة البلدان في بلوغ الغايتين ألف وباء اللتين لم تتحققا بعد ضمن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية؛ ونصير مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والمستفيد من المكسب الديمغرافي في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، نظرا لتركيزه القوي على الشباب. وقالوا إن أحد الأولويات الرئيسية للصندوق في عام ٢٠١٥ هي مساعدة الدول الأعضاء في تحديد سبل ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتصلة بالسكان والتنمية، وخاصة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين، التي كان إغفالها في الأهداف الإنمائية للألفية خطأ مكلفا. وشجعوا الصندوق على مواصلة إحراز تقدم في مؤشرات الأداء في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧١ - والوفود على ثقة من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل التنسيق مع احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، ولا يزال ملتزما بالملكية الوطنية ومساعدة البلدان على بناء القدرات. ولاحظت الوفود مع التقدير الجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لجمع الأموال، مما أدى إلى أعلى إيرادات من المساهمات في تاريخه، وزيادة في الموارد الأساسية في عام ٢٠١٤، وشجعت الصندوق على استطلاع قنوات مختلفة للتمويل وتوسيع نطاق الشراكات. ودعت الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها التمويلية

وزيادة المساهمات الأساسية، بينما شجعت الصندوق على التصدي للأثر السلبي للتقلبات في أسعار الصرف.

٧٢ - وأعرب عدد قليل من الوفود عن القلق إزاء عدم قدرة لجنة السكان والتنمية على التوصل إلى توافق في الآراء في دورتها الثامنة والأربعين، واقترحوا أن يعمل الصندوق مع اللجنة لإعادة النظر في منهجيتها وإجراءاتها. ونظروا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على أنه نصير برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي كان إنجازه عاملا رئيسيا في جعل خطة ما بعد عام ٢٠١٥ خطة تحولية، وحثوا الصندوق على أن يقود استجابة المجتمع الدولي.

٧٣ - وأشادت العديد من الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان لما قام به من عمل في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والعمل في الحالات الإنسانية، وخاصة في البلدان المتضررة من الإيبولا، وشجعته على مواصلة تولي القيادة في إدماج منع العنف الجنساني في تخطيط وتنفيذ الاستجابات الإنسانية، من خلال دوره كمنسق بين الوكالات معني بالعنف القائم على نوع الجنس. وأثنوا على الصندوق لقيامة بتعبئة متتبعي من اتصلوا بالمرضي واللوازم والمعدات من أجل الوقاية من العدوى، وبدعم النساء والفتيات من خلال خدمات الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وأشاروا مع التقدير إلى إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأثنوا على الصندوق لقدرته الفريدة على تحفيز جدول أعمال مشترك، ودعم التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٤ - وأبرز المدير التنفيذي، في رده، استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان السريعة للزلزال الذي وقع في نيبال في أيار/مايو ٢٠١٥. وقال إن الصندوق مستعد لدعم الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء في لجنة السكان والتنمية؛ وتقضي الإرادة السياسية بأن تُدمِج نتائج الصندوق على أرض الواقع والبلدان المستفيدة مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في التخطيط الوطني. وكرر التأكيد على أهمية الاستفادة من المكسب الديمغرافي، الذي ما أن يتحقق، سيولد المكسب الديمغرافي الثاني المتعلق بالشيخوخة (قدرة المجتمع على توفير الرعاية للمسنين)، وهي مسألة هامة، والصندوق مستعد للعمل بشأنها مع الدول الأعضاء. وصندوق الأمم المتحدة للسكان على استعداد للعمل مع الشركاء لتحسين أمن سلع الصحة الإنجابية، والمسألة ذات الصلة المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية.

٧٥ - وأكد أن الصندوق حسَّن فعالية عملياته وعزز تنفيذ البرامج من خلال عدد من المبادرات: إجراء دراسة لأنشطته الإنسانية وإنشاء عملية صارمة من خلاله عملية فحص

للشركاء المنفذين، مع التركيز على المساءلة وإدارة الأموال. وفي سياق خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان طاقاته على وضع حد لزواج الأطفال. وفيما يتعلق بتحسين عتبة أهداف مؤشر النواتج، سيقوم الصندوق، في عام ٢٠١٦، بتحليل تقريره السنوي فيما يتعلق بـ ٨٠ في المائة من أهدافه. وقد جعلت عملية إعادة الهيكلة المؤسسية الصندوق مجهز بشكل أفضل لتعبئة الموارد وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ ويتطلع الصندوق إلى مناقشة مشروع استراتيجية تعبئة الموارد مع المجلس.

٧٦ - واتخذ المجلس القرار ٢٠١٤/١٥ بشأن تقرير المدير التنفيذي: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالاستعراض الإحصائي والمالي، ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 Part I/Add.1).

٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 Part II).

تاسعا - التقييم

٧٩ - عرضت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/6، ومرفقاته)، وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة (DP/FPA/2015/CRP.1). ورحب أعضاء المجلس بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان بترجمة سياسات التقييم المنقحة إلى ممارسات في التخطيط والإدارة والرصد الداخلي وبناء قدرات التقييم. ورحبوا بزيادة التنوع في التقييمات القطرية والإقليمية، التي تولد مزيدا من النُهج المستندة إلى الأدلة، وشجعوا بقوة مكتب التقييم على أن يقوم، بالتنسيق مع الإدارة، بتقديم توجيه واضح يتعلق بتخطيط وإدارة التقييمات الاستراتيجية، تمشيا مع المعايير المحددة مسبقا، على الصعيدين المركزي واللامركزي.

٨٠ - وأعربت الوفود عن سعادتها بتحسن التقديرات الممنوحة لجودة التقييم، مشيرةً إلى أن جودة التقييم وموثوقية المعلومات يعدا عنصرين أساسيين في تمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من التكيف مع الاحتياجات القطرية المتطورة. وأعربوا عن تأييدهم القوي لجهود مكتب التقييم الرامية إلى إدماج أدوات الإبلاغ عن مؤشرات تقييم خطة عمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها في آليات ضمان الجودة

القائمة. ورحبوا بالتقييم المشترك للبرامج المشتركة للمساواة بين الجنسين، وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستفادة من الدروس والتقدم المحرز في جعل البرامج المشتركة متسقة وذات كفاءة وذات أهمية ومستدامة في السياقات الوطنية. وشددوا على أهمية نشر الدروس المستفادة من التقييم وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وأشاروا إلى أنهم يعتبرون نظام تتبع ردود الإدارة أداةً رئيسية ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعززها لتحديد مدى استخدامها لنتائج التقييم من أجل دعم اتخاذ القرارات التنظيمية.

٨١ - وبعد التأكيد على أن ميزانية التقييم كانت دون مستوى عتبة مخصص الميزانية البالغ ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية، رحبت الوفود بجهود مكتب التقييم والإدارة الرامية إلى إيجاد نهج عملي لتصنيف وتتبع نفقات التقييم بشكل مستقل عن رصد النفقات. وأعربوا عن تأييدهم للجهود الرامية إلى ضمان أن تقوم البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية بتخصيص موارد كافية للتقييم وذلك للتخفيف عن ميزانية المؤسسة. وشددت الوفود على أن اتساع نطاق تقييمات الجودة يتوقف على الموارد الأساسية وغير الأساسية والخبرة البشرية، ورحبت بالاستراتيجية المقترحة لتنمية القدرات إلى جانب الموظفين الفنيين المبتدئين والإعارات. وبناء القدرات الوطنية هو ممارسة كثيفة في الموارد تستلزم اتباع نهج متسق يقدِّر بناء شبكات بين الخبرات الوطنية والإقليمية. وشجعوا مكتب التقييم على أن يعمل من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومبادرة ''الشركاء في التقييم (EvalPartners)''، وأن يستفيد من فرص التقييم التي يتيحها عام ٢٠١٥ باعتباره عام التقييم، من أجل استكشاف نُهج مشتركة تزيد من كفاءة وفعالية بناء قدرات التقييم على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٨٢ - وفي رده، أكد من جديد مدير مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المكتب يهدف إلى مواصلة تحسين تخطيط التقييم وإدارته في جميع أنحاء الصندوق. وسينعكس هذا في خطة عمل وميزانية التقييم المقدمين في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وستحدد خطة العمل الجديدة والميزانية مبادئ تمويل التقييم من أجل كفالة الوضوح والشفافية وتخصيص رصيد لموارد التقييم من الميزانيتين المؤسسية والتنظيمية. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، يعمل المكتب على وضع توجيهات شاملة بشأن التقييم وتحسين نظام ضمان جودة التقييم، بما في ذلك التقييمات التي أجراها مكتب التقييم. وأقر المدير بأهمية التقييمات المشتركة والعمل في دعم التقييمات المستقلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وفي عام ٢٠١٥، يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط في تقييم من تقييمين

تجريبيين على نطاق المنظومة يركزان على دعم الأمم المتحدة للقدرات الإحصائية على الصعيد القطري. وتعد الاستراتيجية المزمعة لتنمية القدرات خطوة حاسمة في بناء قدرات التقييم في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، مما يساعد في بناء قدرات التقييم الوطنية، التي يتعاون المكتب فيها مع الفريق المعني بالتقييم.

٨٣ - وأبرزت نائبة المدير التنفيذي (البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان الالتزامات الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولفتت الانتباه إلى النظريات الأقوى والقائمة على المؤشرات التي يتبعها الصندوق لتحقيق التغيير، التي تشمل بناء سلسلة من النتائج على المستويات من العالمية إلى القطرية، وبالتالي تربط الأنشطة على الصعيد القطري مرة أخرى بالنظرية. ومكنت تلك السلسلة صندوق الأمم المتحدة للسكان من القيام بالرصد بطريقة تتسم بالحياد والموضوعية والقابلية للقياس لمدى الامتثال لنظرياته للتغيير، وما إذا كانت تلك النظريات تسير وفقا لمسار التغيير المتوقع. وأتاحت تلك السلسلة للصندوق تحديد مدى نجاح الخطة الاستراتيجية التي تتبع نهجا نظريا بقدر أكبر، يركز على تنمية القدرات الوطنية. وبالمثل، فإن الاستثمار المالي والبشري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في التقييم أصبح جزءا لا يتجزأ من إطار النتائج المتكامل والميزانية، مما يمكن الصندوق من أن يعيد التكيف بشكل أيسر ويستفيد من دروس التقييم. والصندوق ملتزم بتنفيذ برامج قطرية وتقييمات مواضيعية ذات جودة توجه اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/١١: التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٤.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٥ - عرضت نائبة مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية الجديدة لأرمينيا (DP/FPA/CPD/ARM/3)، وتركمانستان (DP/FPA/CPD/TKM/4)، وأوغندا (DP/FPA/CPD/UGA/8)؛ وتمديدات البرامج القطرية لبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والصومال، ولبنان، واليمن (DP/FPA/2015/9). وشددت على أهمية الملكية الوطنية والعملية التشاورية التي تضطلع بها الحكومات بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء إعداد البرامج القطرية.

٨٦ - وبعد بيانها، عرض المديران الإقليميان لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، البرامج القطرية لمنطقة كل منهما؛ وبعدهما، عرض المديران

الإقليميان للدول العربية، ولآسيا والمحيط الهادئ، تمديدات البرامج القطرية الثلاثة من مناطقهما، للموافقة عليها.

٨٧ - وبعد أن لاحظت الوفود أن من الأساسي أن تتواءم البرامج القطرية مع الأولويات الوطنية ودورات البرامج الوطنية، أشار أحد الوفود إلى أن حكومته اتخذت الترتيبات اللازمة لمواءمة البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع خطة التنمية الوطنية للبلد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٨٨ - ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٤/٧، وافق المجلس التنفيذي على وثائق البرامج القطرية لأرمينيا وأوغندا وتركمانستان.

٨٩ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للبنان؛ والتمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة، والتمديد الرابع لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية. وأحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة والصومال واليمن.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية

٩٠ - عرضت المديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع، تقريرها السنوي (DP/OPS/2015/2)، والمرفقات): فأبرزت التقدم المحرز مقارنة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وشددت على الاستدامة والتركيز والامتياز؛ والخبرة الفنية في مجال بناء قدرات الإدارة والتنفيذ. وفي عام ٢٠١٤، قدم المكتب خدمات في السياقات الإنمائية والإنسانية وسياقات بناء السلام، تركز على تنمية القدرات الوطنية؛ والنمو الاقتصادي المنصف؛ والعدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي؛ وتخفيف الأثر البيئي.

٩١ - وكان الطلب على خدمات المكتب في عام ٢٠١٤ مستقرا، إذ دعم أكثر من ١ ٢٠٠ مشروع في أكثر من ٨٠ بلدا، غالبا في بيئات صعبة. وساهم المكتب في توسيع قدرة الشركاء في البناء وإعادة التأهيل؛ والتخطيط الحضري؛ وتوفير اللوازم الطبية؛ والتدريب في مجالات الصحة وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، بما في ذلك تهيئة عمل بأجر للعمالة المحلية. وكانت نصف عمليات التنفيذ التي قام بها المكتب في عام ٢٠١٤ من أجل منظومة الأمم المتحدة؛ وأكبرها من أجل إدارة عمليات حفظ السلام. وأشار استقصاء الشركاء في عام ٢٠١٤ إلى معدل رضا يجاوز ٧٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٥، عُين مكتب

خدمات المشاريع رئيسا للبرنامج الدولي للإنعاش في المؤتمر العالمي الثالث بشأن إدارة مخاطر الكوارث، وحصل على الشهادة الذهبية في المشتريات المستدامة. وساعد البلدان في ترتيب شراكات جديدة والحصول على تمويل ابتكاري من جهات مانحة غير تقليدية ومستثمرين من القطاع الخاص، بسبل منها الاستثمار الإيجابي المسؤول.

٩٢ - والمكتب تواق للاستثمار في الإبلاغ عن الاستدامة، من خلال مبادرة الإبلاغ العالمية، ويستكشف سبل التصدي لتغير المناخ. وقدم المكتب تدريبا بانتظام للموظفين في إدارة المشاريع وضوابط البنية التحتية الأساسية، وعمليات الشراء، ووضع برنامجا لتنمية القيادات الناشئة من خلال تنمية مواهبها. وشارك المكتب في استكشاف الابتكارات التكنولوجية، وتحسين نظمها لتكنولوجيا المعلومات لضمان عمليات أكثر ذكاء ومرونة وتكاملا للتوعية وإدارة المخاطر بكفاءة على النطاق العالمي. وعمل بجد على تعزيز نظمه لإدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والامتثال على نطاق المنظمة.

٩٣ - وأشاد أعضاء المجلس بأداء مكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠١٤، ورحبوا بالزيادة في تنفيذه للمشاريع، وخاصة في البيئات الصعبة. وأشادوا بالإشراف المالي المسؤول من جانب المنظمة، ووضع معايير للمقارنة مقابل المعايير الدولية، وتوسيع نطاق العمل ليشمل الحد من مخاطر الكوارث، والعمل في إدارة المخاطر، والجهود الرامية إلى تحسين تدريب الموظفين وظروف العمل. وإذ لاحظوا جهود المكتب الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، التمسوا معلومات عن الاستنتاجات المنبثقة عن الاستقصاء الجنساني. وأعربوا عن تقديرهم لأنه في عام ٢٠١٤ ولدت أكثر من ثلث مشاريع المكتب عملا مدفوع الأجر للعمالة المحلية، وشجعوا المكتب على توسيع نطاق هذا الاتجاه لتعزيز الأثر الإنمائي.

٩٤ - وشجعت الوفود المكتب على توسيع نطاق الشراكات المتعددة الجوانب مع الجهات الفاعلة في التنمية المحلية طوال دورة حياة المشروع لكي يتمكن المواطنون المحليون من جني أقصى فوائد؛ وكانت مبادرات المكتب لاستكشاف الاستثمار الهادف خطوة إيجابية. وسلطت الوفود الضوء على أن المكتب يعمل بشكل مختلف عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى، حيث يستمد إيراداته من الخدمات ويعرض رسوما مرنة مقابل خدمات الإدارة؛ وأدت خدمات الشراء التي يقدمها المكتب إلى خلق قيمة للأموال. وشجعت الوفود منظمات الأمم المتحدة على أن تثق في قدرة المكتب على تلبية احتياجاتها من المشتريات. وكانت الوفود حريصة على معرفة طريقة تعامل المكتب مع منظمات الأمم المتحدة في إقامة خدمات مشتركة، نظرا إلى خبرته في مجال المشتريات وإمكاناته في عمليات توحيد الأداء.

٩٥ - وبشأن الإبلاغ عن النتائج، أثنت الوفود على الإبلاغ عن الاستدامة، وأشارت إلى التركيز على النواتج في التقرير السنوي، ودعت المكتب إلى الوضوح بشأن الطريقة التي يعتزم بها المكتب وضع إطار للنتائج، بما يتماشى مع صيَّغ الأمم المتحدة الجديدة لقياس النواتج والأثر. وطلبت بيانا مستكملا عن جهود المكتب الرامية إلى تصميم أداة لتحري الاستدامة، وبحثت إمكانية أن تستخدم منظمات الأمم المتحدة الأداة في أنشطة متابعة أهداف التنمية المستدامة. وطلبت إلى المكتب أن يوضح التحديات في المستقبل، ويحدد الأولويات، ويخطط العمل على الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في البلدان المعرضة للكوارث.

٩٦ - وردا على ذلك، أكد المدير التنفيذي أن المكتب بوصفه منظمة لا تستهدف الربح يواجه تحديات تستلزم إدارة قوية للمخاطر. ويعتبر استكشاف نهج التمويل وسبل الشراكة الجديدة مدخلا رئيسيا لوجود مكتب قوي ومهم لخدمات المشاريع، ولا يعرض العمل في المجالات التي تدخل في نطاق ولايته للخطر. وسيواصل المكتب اتباع أعلى معايير الجودة من خلال الشهادات الدولية واستكشاف نهج جديدة لمواجهة التحديات. ومبادرة الإبلاغ العالمية جزء من العمل الأكبر للمكتب لتصميم أداة لتحري الاستدامة من أجل التخطيط والإبلاغ. وللمكتب أداة إلكترونية لتتبع أنشطة الشراء، بما في ذلك الشراء التعاوني والخدمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة. ويواصل المكتب تحسين الإبلاغ عن المشتريات، التي سيقدم تقريرا عنها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. والمكتب حريص على العمل مع الشركاء لاستكشاف أفضل السبل للتصدي للكوارث، والإبلاغ عن الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في البلدان المعرضة للكوارث.

٩٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/١٢ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي.

الجزء المشترك

ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٩٨ - عرض مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٤ (DP/2015/22، والمرفقات). وعرض مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7 و DP/FPA/2015/7/Add.1، والمرفقات). وعرض مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع التقرير عن نشاط المكتب لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/3). وأعقب هذه البيانات ردود الإدارة التي أدلى بها على التوالي كل من المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٩ - وإذ أكد أعضاء المجلس أهمية الرقابة، أثنوا على المكاتب الثلاثة لحرفيتها، وارتفاع معاييرها، والتزامها بتحسين جودة وظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات، ودورها الرئيسي في تقييم حوكمة منظماتها وإدارة المخاطر وإطار الرقابة. وشدد الأعضاء على أولوية تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته كل منظمة في معالجة مسائل المراجعة الداخلية للحسابات والخطوات الإيجابية لمعالجة مواطن الضعف. وأعربوا عن ترحيبهم بشفافية تقاريرها وإمكانية الاطلاع إليها وإتاحتها للجمهور.

١٠٠ - وأعربت مجموعة من الوفود عن ما يلي: (أ) ترحيبها بتفاصيل التقارير المتعلقة بالمخاطر، وتنفيذ خطة عمل مراجعة الحسابات والتحقيقات، والعمل المتصل بالمشورة، ولكنها ارتأت أن التقارير قد تستفيد من تعليقات بشأن مدى كفاية وفعالية الحوكمة وإطار إدارة المخاطر والرقابة الذي جرى تقييمه، على أن تأتي هذه التعليقات في شكل رأي يقدم ضمانات، يقتصر على مراجعة الحسابات التي أجريت على أساس المخاطر. وسيؤدي ذلك إلى اتساق التقارير مع المعايير الدولية، وتعزيز قيمتها داخليا، ويحسن فهم الوفود للمخاطر المنهجية التي تعرض للخطر الأهداف الاستراتيجية، وفهم الوفود للمخاطر الثانوية التي يسهل حلها. ويتيح ذلك خيارات أكثر استنارة في ما يتعلق بالإقبال على المخاطرة وتوفير الموارد. وفي الحالات التي يكون فيها الرأي غير قابل للتطبيق، تطلب الوفود إيضاحات وتأتي بأفكار بشأن وضع رأي في المستقبل؛ و (ب) بشأن توفير الموارد، لاحظت الوفود إدراج التوظيف وتخصيص الموارد، وشددت على أنه يتعين على إدارتي البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إعطاء الأولوية لتوفير موارد مالية وبشرية كافية لمكاتبهما لمراجعة الحسابات والتحقيقات، وطلبت أن يدرجا في تقاريرهما المقبلة بيانا يحدد ما إذا كانت الموارد مناسبة للاضطلاع بالأنشطة بفعالية؛ و (ج) رحبت بالنهج القائم على المخاطر، وخاصة تقييمات مكتب خدمات المراجعة والتحقيقات للمخاطر، وأعربت عن تطلعها للشيء ذاته في تقارير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في المستقبل، ولاحظت في الوقت نفسه أن دورة مراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان للمجالات ذات المخاطر العالية أطول بالمقارنة بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

١٠١ - ورحبت الوفود باعتماد رئيس المجلس التنفيذي نموذج 'خطوط الدفاع الثلاثة' في الإدارة الفعالة للمخاطر والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن تطلعها إلى إجراء تقييم بشأن ما إذا كان خطا الدفاع الأول والثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يقدمان ضمانات كافية. وأعربت الوفود عن تقديرها للإطار المعتمد للمراجعة الداخلية للحسابات لأنشطة الأمم المتحدة المشتركة، مع التأكيد على أن المراجعة المشتركة للحسابات تتسم بأهمية حاسمة لضمان المساءلة في آليات التمويل المتعددة الشركاء، التي ينبغي أن تصبح مصدر تمويل هام لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام ٢٠١٥.

١٠٢ - ولفت أعضاء المجلس الانتباه إلى عدد من المسائل العامة المتكررة في إدارة البرامج والشؤون المالية وإدارة المخزون، وقدرات الموظفين، والتنفيذ والإنجاز على الصعيد الوطني، والمشتريات، وحول توحيد الأداء. ورحبوا بالخطوات التي تتخذها كل منظمة للتصدي لتلك التحديات، وشجعوها على تكثيف الجهود، وأبدوا اهتمامهم بمعرفة ما إذا كان جرى النظر في إجراء مزيد من مراجعة الحسابات لعمليات المؤسسة، وخاصة بالنسبة للمسائل ذات المخاطر المرتفعة. وأعربوا عن قلقهم إزاء الشواغر المتكررة في مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وشجعوا المنظمات على أن تقوم بشكل مشترك باستعراض عمليات التوظيف وإطلاع المجلس على التطورات.

١٠٣ - ورحبت الوفود بمتابعة المنظمات للغش وادعاءات ارتكاب الأخطاء، وأعربت عن تقديرها لزيادة التركيز على الغش الداخلي والخارجي، وارتفاع عدد الحالات التي انتهى العمل بها، وعدد تقارير التحقيقات التي تم إعدادها والرسائل الصادرة عن الإدارة؛ وأعربت عن ترحيبها بتعزيز تبادل الدروس المستفادة من التحقيقات. وفي حين لاحظ أعضاء المجلس التحديات التي يواجهها، أقروا بحجم الأموال التي كانت عرضة للاحتيال والتي استُرِدت بالفعل، وحثوا المنظمات على اتخاذ تدابير لضمان استرداد تلك المبالغ؛ وطلبوا أن تتضمن التقارير في المستقبل تفاصيل استرداد المبالغ من السنوات السابقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٤ - رحب أعضاء المجلس بتأكيدات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأنه قادر على أن يؤدي بفعالية أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات المقررة بالموارد المتاحة. وفي ما يتصل بالنهج القائم على المخاطر، رحبوا بمبادرات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بما في ذلك إطلاق نموذج للتحقيقات الاستباقية ونهج رائد لمراجعة الأداء لمعالجة المشاكل قبل انتشارها، والعمل الموجه المتعلق بالنظم والعمليات لتحقيق الكفاءة والفعالية وتقديم الدعم للأهداف الاستراتيجية. ورحبت بالعمل على وضع أطر للسياسات

والمبادئ التوجيهية، وتقديم الدعم لتحقيق الامتثال الاجتماعي والبيئي. وأشارت الوفود إلى أوجه ضعف البرنامج الإنمائي التي حددتها مراجعة الحسابات بشكل متكرر بشأن المشتريات، وشددت على أهمية أن تكون الإجراءات والقرارات والممارسات ذات الصلة شفافة ونزيهة ومتسقة مع القواعد. وشجعت البرنامج الإنمائي على تكثيف تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ بعد، وخاصة بشأن الموارد البشرية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٥ - أشاد أعضاء المجلس بمديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، على الدور النشط الذي تضطلع به كنائبة لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة لإجراء عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات، وكمسؤولة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٠٦ - وأعربوا عن سرورهم لانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات في مجال حوكمة المكاتب وإدارة العمليات، ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء تقديرات مراجعة الحسابات في مجال إدارة البرامج، بما في ذلك المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. ورحبوا بالجهود الرامية إلى معالجة مسائل إدارة الأداء في المكاتب القطرية، وعدم الاتساق بين المكاتب القطرية والإقليمية، وأعربوا عن تطلعهم إلى الدليل التنظيمي المنقح. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الامتثال على نطاق المنظمة للمبادئ التوجيهية القائمة لإدارة البرامج. وكرروا الإعراب عن القلق إزاء عدم وجود نهج شامل لإدارة المخاطر، وطلبوا الحصول على معلومات مستكملة عن إنشاء نظام شامل لإدارة المخاطر في المؤسسة، وحثوا الإدارة على تنسيق استراتيجيتها لإدارة المخاطر مع التنقيحات التي أدخلت على إطار الرقابة الداخلية.

١٠٧ - وفي ما يتعلق بالتحقيقات، ساد قلق إزاء عدد الحالات التي لم يُبت فيها عموما، والشكاوى المتعلقة بالتحرش، وإساءة استعمال السلطة، والغش، والمخالفات المالية، وتضارب المصالح؛ وحثوا الصندوق على اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا في التصدي لها. وبينما لاحظت الوفود تزايد الطابع المعقد للتحقيقات واستغراقها للوقت، أعربت عن القلق إزاء اعتماد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات على مستشارين خارجيين.

١٠٨ - وفي ما يتعلق بقدرات المكتب، لاحظت الوفود الأثر السلبي للشواغر على القدرة على إجراء عمليات مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات (في عام ٢٠١٤، كان نطاق التغطية بمراجعة الحسابات ومدة دورة مراجعة الحسابات دون المستويات المنصوص عليها في

الميثاق المنقح، وأقل من المنظمات الأخرى)، ولاحظت الوفود التحديات التي يواجهها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في مجاراة العدد المتزايد للتحقيقات، وطلبت الوفود أن يخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان موارد كافية للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وشددت على الحاجة إلى عمليات فعالة للتوظيف وبدء تسلم العمل. وأعربت الوفود عن تطلعها للاستماع إلى عرض في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ عن الإجراءات التي ستتخذها الإدارة لضمان تمتع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بالقدرة على أداء الولاية الموكوله إليه بإجراء المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتقديم الضمانات والتغطية، حسبما يرد في القرار ٢٠١٥/٥، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتوازن بين الأنشطة الأساسية والخدمات الاستشارية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٩ - أعربت الوفود عن سرورها بتحسن متابعة توصيات مراجعة الحسابات، إلا أنها تشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد التوصيات ذات الصلة بالمشتريات. وشجعت الإدارة على عكس اتجاه ذلك التطور، ومواصلة تعزيز الإجراءات. وطلبت الوفود إلى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقديم تقارير دورية عن نتائج استعراض الإطار القانوني للحالات التي لم يجر فيها الامتثال وذلك من أجل إجراء تعديلات وتعزيز قدرات التحقيق للتصدي للغش والمخالفات المالية وتضارب المصالح. وإذ لاحظت الوفود الزيادة في توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، شجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تبسيط الجهود لتحسينها، بما في ذلك زيادة الفعالية والشفافية والمساءلة، والاستخدام الأمثل للموارد المالية والتكنولوجية والبشرية. وحثت المكتب على مواصلة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في تلك المجالات، وتعزيز أوجه التآزر من أجل تعزيز المساءلة. وذكرت أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للمكتب ينبغي أن يكون لها نفس وظيفة اللجنتين المماثلتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يجري تعيين أعضائها بنفس الطريقة المتبعة في اللجنين المماثلتين.

ردود الإدارة

١١٠ - أكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ردها، أن البرنامج الإنمائي يقوم بتنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى معالجة المشتريات، تشمل بناء قدرات الموظفين، وعمليات استعراض السياسات، وتحسين نهج الحيز الحقيقي، وتركيز الدعم المقدم إلى البلدان عالية المخاطر، ونقل الموظفين إلى المناطق. وعن الاحتيال، أشارت إلى أنه من بين الخسارة

البالغة ٦,١ ملايين دولار، يتصل مبلغ ٥,٢ ملايين دولار بمنظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبذلك فإن البرنامج الإنمائي لم يتكبد إلا خسارة قدرها ٠٠٠ ٩٠٠ دولار. والبرنامج الإنمائي ملتزم بتحسين تخطيط المشتريات والرقابة ومعالجة توصيات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

١١١ - وشددت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير الموارد اللازمة لمراجعة الحسابات والتحقيقات، التي التزم الصندوق بالعمل مع المجلس على إيجاد نموذج لتمويلها عندما قدم تنقيح ميزانيته لعام ٢٠١٦. وسيُبقِي صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس على اطلاع بأحدث مستجدات الدروس المستخلصة من إدارة المخاطر في المؤسسة، ويعتنق إلى حد كبير ثقافة لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة. وأكدت أن زيادة عدد الحالات لا يعني بالضرورة زيادة في اكتشاف أفعال خاطئة، وخاصة في ما يتعلق بالحالات المزعومة للغش والتضارب في المصالح وغيرها؛ ورصد الصندوق هذه المسألة عن كثب، مدعوما بسياسته لعدم التسامح على الإطلاق في التصدي للادعاءات المدعومة بالأدلة.

١١٢ - وأكد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب ملتزم بمعالجة التوصيات المتعلقة بالشراء، وكرر أن زيادة عدد الحالات لا يعني بالضرورة زيادة في عدد التوصيات المتعلقة بالمشتريات. وقال أن المكتب يرحب بالفعل بزيادة عدد التوصيات المتعلقة بالمشتريات لأنها مجال عمل رئيسي. وشدد على التزام المكتب بإعادة إنشاء لجنته الاستشارية لمراجعة الحسابات سعيا لتحسين الحوكمة.

١١٣ - وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج الإنمائي مستعد لتزويد المجلس بالمعلومات المتعلقة بالموارد، وأن يلفت الانتباه في الوقت نفسه إلى أي شواغل بشأن فعالية المكتب. وأعرب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى تبادل مزيد من التقييمات الشاملة للمخاطر مع المجلس في التقارير السنوية، وبينما وافق على تقديم رأي يعطي ضمانات، فمن المهم أن يستند الرأي إلى عمليات لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر.

١١٤ - ولفتت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه إلى نوعين من رأي مراجعي الحسابات: (أ) رأي محدود، يركز على تقديم ضمانات بشأن الإدارة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة القائمة على العمل المضطلع به؛ و (ب) رأي إيجابي، يستخلص النطاق الكامل للمنظمة، ويقدم ضمانات بشأن الإدارة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية. ومن الصعب

الاضطلاع بالأخير، نظرا للموارد والعمل المطلوبين، ولكن يمكن النظر فيه طالما يمكن إدارة التوقعات المتعلقة بالضمانات المحدودة أو الإيجابية مقدما. وبالنسبة لكفاية الموارد، فإن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات على استعداد للعمل مع المجلس خلال مناقشات الميزانية بشأن نطاق التغطية بمراجعة الحسابات؛ وتتصل نقاط قوة الخطين الأول والثاني للدفاع بنطاق التغطية بمراجعة الحسابات. وستُدرَج معايير مراجعة الحسابات في التقارير المقبلة، بدلا من الرجوع إلى الميثاق؛ وأسهم ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة في وضع صكوك قانونية جديدة من أجل أنشطة الأمم المتحدة المشتركة، أوشكوا على الانتهاء من صياغتها. وفي ما يتعلق بالتحقيقات، شددت على أن زيادة عدد الحالات لا يتصل بالضرورة بمسائل قواعد السلوك، ولكنها أشارت إلى فرضيات ممكنة مختلفة (إحساس الأفراد بأنهم أكثر ارتياحا إذا ما تقدموا بما عندهم، أو عدم إحساسهم بذلك)، وأكدت على سياسة الصندوق بعدم التسامح على الإطلاق.

١١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/١٣ بشأن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثالث عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١١٦ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة المكتب في عام ٢٠١٤ (DP/2015/23)، وعرضت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدمت مستشارة الأخلاقيات في مكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير المكتب لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2014/4)، وعرض مدير مكتب الموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة. وعرض المستشار القانوني، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/4)، فضلا عن رد الإدارة.

١١٧ - وفي ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لمساهمات مكتب الأخلاقيات في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في المؤسسة، وحثوه على مواصلة العمل مع الإدارة من أجل كفالة ترسيخ تلك الثقافة. وأثنوا على المكتب لمواصلته تطوير النهج المبتكرة، على الرغم من قيود الموارد، وحثوا الإدارة على جعل تمويل مكتب الأخلاقيات أولوية بحيث يمكنه أن يؤدي عمله بفعالية، وخاصة للاستجابة

لتزايد الطلب على تقديم التدريب والمشورة في مجال الأخلاقيات. ورحبوا بالمبادرات الجديدة والمستمرة، مثل الحلقات الدراسية الشبكية، وشبكات تدريب الأقران، والدورات الدراسية الإلكترونية، ونشر المدونة الجديدة للأخلاقيات، مما يساعد على تحقيق أفضل الممارسات عبر تصميمات تفاعلية وسهلة الاستعمال ملائمة للسياق الأخلاقي الفريد للأمم المتحدة. وإذ لاحظوا الزيادة البالغة ٢٨ في المائة في مجموع الطلبات في عام ٢٠١٤، أثنوا على مكتب الأخلاقيات لحملته القوية للتوعية، بما في ذلك قيام الإدارة بتعزيز ثقافة عدم السكوت وتنفيذ توصيات مكتب الأخلاقيات. ومع الإقرار بالجهود المستمرة، حثت الوفود الإدارة على التصدي للتصور الشائع بين الموظفين بأن المديرين رفيعي المستوى لا يخضعون لنفس المعايير الأخلاقية التي يخضع لها الموظفون، وطلبت معلومات محدثة دوريا عن الإجراءات التي تتخذها.

١١٨ - وفي ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أعربت الوفود عن تقديرها بالتزام المديرة التنفيذية إزاء العمل الذي يقوم به مكتب الأخلاقيات، وحثت الإدارة على تهيئة بيئة عمل تعزز السلوك الأخلاقي وثقافة عدم السكوت. وتسليما بأن عام ٢٠١٤ هو عام مثير للتحديات بالنسبة للمكتب، وبسبب الشواغر الداخلية والعمليات الانتقالية، أعربت الوفود عن إصرارها على الاضطلاع بالأنشطة الموكولة إلى المكتب. وأعربت الوفود عن سعادتها بامتثال الموظفين لسياسة الكشف المالي؛ بينما شجعت مكتب الأخلاقيات على كفالة فهم الموظفين الكامل لمتطلباته. ويتطلع أعضاء المجلس إلى الدورة التي تقدم عبر الإنترنت عن الأخلاقيات في عام ٢٠١٥، وشجع المكتب على تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لكي تصبح الدورة أيسر بالنسبة للمستعملين وأكثر ملاءمة للسياق الأخلاقي الفريد للصندوق.

١١٩ - وفي ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أثنت الوفود على التزام المنظمة بإحاطة الموظفين علما بشأن حمايتهم من الانتقام في إطار سياسة حماية المبلغين عن المخالفات، وهي خطوة حاسمة تمنع سوء السلوك، وتعزز ثقافة المساءلة، وتشجع ثقافة عدم السكوت. وأعربت الوفود عن تقديرها لاتساع نطاق استقصاء عام ٢٠١٤ بشأن التراهة والأخلاقيات والغش، وشجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأخلاقيات على الاستفادة من نتائج الاستقصاء لتعزيز الخدمات المتعلقة بالأخلاقيات. ولاحظت الوفود أهمية تنسيق الأخلاقيات في الأمم المتحدة، ورحبت بمشاركة الموظفة المختصة بالأخلاقيات كنائبة لرئيس شبكة الأخلاقيات للمنظمات المتعددة الأطراف.

١٢٠ - وحث أعضاء المجلس عموما إدارة المنظمات الثلاث على كفالة حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام، وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

١٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٥ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.